



رئاسة النيابة العامة
+٩٥٥٤٥٨١١١ +٩٥٥٨١١ +٩٥٨١١

السيد هشام البلاوي

الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض
وبهذه الصفة رئيساً للنيابة العامة

شغل السيد هشام البلاوي منصب رئيس ديوان رئيس النيابة العامة (2017-2018) قبل أن يعين ابتداء من سنة 2018 كاتباً عاماً برئاسة النيابة العامة.

وفي سنة 2021، عين عضواً بالهيئة المشتركة للتنسيق بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزارة العدل ورئاسة النيابة العامة، وفي لجنة الأرشيف القضائي سنة 2022، ورئيساً للجنة المخالفات الضريبية سنة 2023.

واستهل السيد البلاوي، الذي التحق بالمعهد العالي للقضاء سنة 2001، مساره المهني كمكلف بمهام نائب وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بسوق أربعاء الغرب سنة 2003، ثم نائباً لوكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بمكناس، فقاضياً ملحقا بمديرية الشؤون الجنائية والعفو- وزارة العدل مكلفاً بالسجل العدلي الوطني.

وبين سنتي 2010 و2014، شغل السيد البلاوي منصب رئيس قسم العفو والإفراج المقيد بمديرية الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل والحريات قبل أن يعين رئيساً لديوان وزير العدل والحريات سنة 2014، ثم رئيساً لقسم تنفيذ التدابير الجزية في المادة الجنائية بالمديرية ذاتها.

وكان السيد البلاوي أستاذاً زائراً بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بسلا الجديدة، وأستاذاً بالمعهد العالي للقضاء، وكذا خبيراً في المادة الجنائية لدى اللجنة الأوروبية في إطار برنامج - ميداء عدل 2 - سنة 2009-2010.



شارع الأرز — محج الرياض- الرباط

Avenue Al Arz-Place Mahaj Ryad-Rabat

www.pmp.ma

الهاتف: (+212) 05.37.71.88.99

الفاكس: (+212) 05.37.57.53.58

تقديم

عرف مقرر رئاسة النيابة العامة بالرباط يوم 14 ماي 2025 حدثاً تاريخياً هاماً، تميز بمراسيم تسليم السلط بين السيد هشام البلاوي، الذي عينه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وكيلاً عاماً للملك لدى محكمة النقض، وبهذه الصفة رئيساً للنيابة العامة، وسلفه السيد الحسن الداكي.

حدث يؤرخ لمواصلة الجهود المبذولة في سبيل ترسيخ استقلال السلطة القضائية، وتعزيز سيادة القانون والدفاع عن حقوق وحريات الأشخاص والدفاع عن ثوابت الأمة، بعد انتقال رئاسة النيابة العامة من وزير العدل (عضو السلطة التنفيذية) إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض (عضو المجلس الأعلى للسلطة القضائية)، تفعيلاً لمقتضيات المادتين 110 و 116 من الدستور، بالإضافة إلى أحكام القانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة.

تأسيس رئاسة النيابة العامة

شكل تأسيس رئاسة النيابة العامة دعامة أساسية في إطار توطيد صرح استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وحلقة إضافية في إرساء دعائم دولة الحق والقانون تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي حدد خريطة عمل قضاء النيابة العامة في ظهير تعيين الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض وبهذه الصفة رئيساً للنيابة العامة والمتمثلة في الدفاع عن الحق العام والدود عنه، وحماية النظام العام والعمل على صيانتها، والتمسك بضوابط سيادة القانون ومبادئ العدل والإنصاف التي ارتأها جلالته نهجاً موفقاً لاستكمال بناء دولة الحق والقانون القائمة على صيانة حقوق وحريات المواطنين والمواطنات أفراداً وجماعات في إطار من التلازم بين الحقوق والواجبات.



مهام رئيس النيابة العامة

وفقاً للقانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة والقانون رقم 33.17 المتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيساً للنيابة العامة أصبح الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض ابتداءً من 07 أكتوبر 2017 المسؤول القضائي الأول عن النيابة العامة بمختلف محاكم المملكة والمشرف عليها في إطار ممارستها لصلاحياتها المرتبطة بممارسة الدعوى العمومية وتتبع القضايا التي تكون طرفاً فيها ومراقبة سيرها، في إطار احترام مضامين السياسة الجنائية الوطنية، طبقاً للتشريعات الجاري بها العمل. كما أن المجلس الأعلى للسلطة القضائية يراعي –بالنسبة لقضاة النيابة العامة– تقارير التقييم التي يضعها رئيس النيابة العامة.

مهام قضاة النيابة العامة

جميع أعضاء النيابة العامة قضاة ينتمون للسلك القضائي ويقرر المجلس الأعلى للسلطة القضائية في وضعياتهم المهنية (أي في مسارهم المهني منذ تعيينهم إلى حين إحالتهم على التقاعد)، توجد النيابة العامة بجميع محاكم المملكة باستثناء المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية، وتضطلع بدور أساسي في حماية الحقوق والحريات والحرص على استتباب الأمن والنظام العام، وتحريك الدعوى العمومية في حق المخالفين والجناة وتقديم الملتزمات المناسبة للمحكمة وممارسة طرق الطعن من أجل التطبيق السليم والعدل للقانون في القضايا الجزية، كما تمارس دوراً هاماً في التقاضي دفاعاً عن النظام الأسري أو الاقتصادي أو الاجتماعي، عن طريق التدخل كطرف أصلي أو منضم في بعض القضايا المدنية أو التجارية أو في قضايا الأسرة.

النيابة العامة بالمحاكم

يمثل النيابة العامة في المحاكم الابتدائية والمحاكم التجارية وكلاء الملك شخصياً أو بواسطة نوابهم وفي محاكم الاستئناف العادية والتجارية الوكلاء العامون للملك أو بواسطة نوابهم، وفي محكمة النقض الوكيل العام للملك شخصياً أو بواسطة المحامي العام الأول أو المحامين العامين.